الأمم المتحدة

E/CN.6/2015/NGO/189

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
31 December 2014
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة التاسعة والخمسون
٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥
متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"

بيان مقدم من الشعبة النسائية للمجلس العام للكنيسة الميثودية المتحدة لرجال الدين في العالم، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* هذا البيان صادر دون تحرير رسمي.

030215 300115 14-65939X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

طبقاً الشعبة النسائية هي أكبر منظمة طائفية دينية للمرأة في الولايات المتحدة، وهي تضم ٨٠٠ ٠٠٠ عضو يضطلعون بأعمال في مجالات الدعوة وتنمية مهارات القيادة والتعليم والخدمات والعدل من أجل النساء والأطفال والشباب. وتشمل أنشطتنا في مجال الدعوة لحقوق المرأة المشاركة في عقد الأمم المتحدة للمرأة ١٩٧٦-١٩٨٥، نايروبي ١٩٨٥، وبيجين وجميع الاجتماعات التالية للجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة. وقد عملنا من خلال التحالفات مع المنظمات المجتمعية في أكثر من ١٠٠ بلد من أجل تنفيذ منهاج عمل بيجين من خلال التعليم وتنمية مهارات القيادة والتمكين الاقتصادي وسبل كسب العيش والصحة وحقوق المهاجرين والعنف ضد المرأة، في جمله مجالات أخرى.

ويتعيّن ألا يقتصر تنفيذ منهاج عمل بيجين على مجالات الإهتمام الحاسمة الاثني عشر فقط وإنما ينبغي أن يشمل أيضاً المسائل المستجدة. وتجديد الالتزام بمنهاج عمل بيجين هو شرط مسبق ضروري لأي خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ونحن نؤكد أيضاً التقدم المحرز خلال الوثيقة الختامية ''المرأة سنة ٢٠٠٠'' (بيجين+ ٥ سنوات). وقد سلَّمت الدول بأنه لا توجد ''امرأة'' بشكل عام أو ''فتاة'' بشكل عام، وأن عوامل مثل العنصر والطبقة والعرق والوضع الوطني وغير ذلك من خصائص الهوية تحدِّد خيارات المرأة وقدرتها على إعمال حقوقها. ونحن نهدف إلى مكافحة طرق معاناة مختلف النساء من أشكال الاضطهاد المتعددة وتشجيع الأخذ بسياسات تتصدى لمشاكل النساء والفتيات المهمّشات . ويسلِّم مؤتمر بيجين+ ٥ سنوات بدور الاقتصاد الكلي في تقويض حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية.

ونحن نشعر بالقلق بشأن حالة حقوق الإنسان للمرأة، وخاصة بالنظر إلى قضايا عدم المساواة الاقتصادية على الصعيد العالمي وتغيّر المناخ وزيادة التسلط العسكري وحروب الموارد والهجرة العالمية. ونحن ندعم الجهود الرامية إلى تسريع تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وتعريف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومجموعة من الأهداف الإنمائية المستدامة العالمية. ولا يُمكن تحقيق هذه الخطة بالهياكل العالمية الحالية المنطوية على قوى اقتصادية مركَّزة وديمقراطية منقوصة. والإنجازات التي تتحقق في سبيل حصول المرأة على حقوقها وتحقيقها للمساواة على المستوى المحلي تُمحَى بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية أو ارتفاع ثمن الوقود أو الغذاء أو نوبات الجفاف أو الأعاصير التي تدمر المحاصيل أو النزاعات العسكرية التي تشرِّد الملايين. وما لم يُتَصدّ لاختلال الموازين العالمية والوطنية وأسبابه، فلن يكون هناك طائل من الجهود الرامية إلى تحقيق التقدم في مجال حقوق المرأة أو بلوغ الغايات الانمائية.

الفقر

رغم التقدم الذي تحقق، هناك فجوة متزايدة بين أغنى الناس وأفقرهم داخل البلدان نفسها وفيما بين البلدان بعضها وبعض بسبب السعي إلى تحقيق المكاسب على حساب الناس والطبيعة. وتعاني النساء والفتيات على نحو غير متناسب من سياسات من قبيل برامج التقشف التي تفيد قلّة من الناس على حساب خدمات عامة حاسمة، حيث يُعتمد على عمل المرأة غير المدفوع الأجر لسدّ الفجوات. وقد تمثّل الأثر الطويل الأجل للكساد العالمي الذي حدث في عام ٢٠٠٨، ونجم عن الافتقار إلى اللوائح التنظيمية في القطاع المالي في الولايات المتحدة، في فقد الملايين من النساء لبيوتهن وصحتهن وأسباب معيشتهن.

وطبقاً لمنظمة الأغذية والزراعة، تشكِّل النساء ٦٠ في المائة من سكان العالم الذين يعانون من الجوع، وفي العديد من البلدان ليس للمرأة سوى حقوق قليلة فيما يتعلق بالميراث وملكية الأراضي والممتلكات. وتشكِّل النساء ثلثيّ الأميين في العالم الذين يبلغ عددهم ٧٧٤ مليون شخص. وطبقاً لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، يُمكن إنقاذ ١٧١ مليون شخص من براثن الفقر من خلال الإلمام الأساسي بالقراءة والكتابة. ويتأثر الفقراء والمعوقون وسكان المناطق الريفية والأقليات العرقية وكبار السن والمهاجرون على نحو غير متناسب. وتعرقِل الحرب والعنف وتغيّر المناخ المجتمعات والأسر ومصادر الغذاء والمياه وتمنع تحقيق المكاسب الصغيرة في سبيل الوصول إلى المؤسسات.

العنف ضد المرأة

أكّد مؤتمر بيجين على حق المرأة في التحرر من العنف، ومع ذلك فبعد ٢٠ عاماً يشهد العنف زيادة. والعنف ضد المرأة لا يرتكبه الأفراد فقط ولكنه هيكلي وواسع الانتشار، وفي كثير من الأحيان توطده الدولة من خلال التسلط العسكري وممارسات الشرطة والسماح للجناة بالإفلات من العقاب. ويتعيّن على الدولة أن تعزز تحرر المرأة من العنف وأن توفّر الحماية لهذا التحرر. وتفيد نساء من البلدان النامية، بأنه عندما ينحسر أحد أنواع العنف فإن نوعاً آخر يشتد. والتمييز المستمر على أساس الجنس هو سبب متأصل للعنف. وتتعرض النساء في معسكرات اللاجئين أو بيئات إعادة البناء بعد الصراعات للخطر بشكل خاص. والنساء اللاتي يحاولن الفرار من الكوارث الطبيعية أو الاقتصادية يتعرضن أيضاً للمخاطر. ويحتاج الأمر إلى تدابير حماية محدَّدة للفئات المهمَّشة في حالة الحروب والكوارث الطبيعية واغتصاب الموارد والأزمات الاقتصادية، بما في ذلك من يعانون من الفقر المدقع والمسنون والنساء الريفيات والنساء المهاجرات ضمن فئات أخرى. ومن الأمور التي تُسهم في زيادة مخاطر العنف الرحلة المحفوفة بالمخاطر من المترل إلى

المواقع المؤقتة لإيواء المشردين، وعدم توافر أي حماية تقريباً داخل معسكرات اللاجئين، والمسافات التي تقطعها النساء بحثاً عن الحطب وغير ذلك من اللوازم الأساسية.

التعليم

رغم الهدف الذي حدده منهاج عمل بيجين، ما زالت النساء والفتيات يفتقرن إلى فرص الحصول على التعليم. وما زالت المساواة بين الجنسين في مرحلة التعليم الثانوي بالنسبة لبلدان نامية عديدة هدفاً بعيد المنال. ويؤدي نقص التعليم إلى تفاقم فرص المرأة الاقتصادية غير المتساوية أصلاً. والتعليم الجيد النوعية الذي يوفّر المعارف والمهارات اللازمة ويؤدي إلى الحصول على وظيفة لائقة هو شرط أسي لتقدم المرأة في المجتمع وللتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وما زال الأمان في المدارس يشكِّل تحدياً. وطبقاً لشركاء محليين من البلدان النامية، كثيراً ما تمتنع الفتيات عن الذهاب إلى المدارس أو يتوقفن عن الذهاب إليها بسبب مسائل متعلقة بالأمان. وتؤدي الحروب والتسلط العسكري واغتصاب الموارد وكوارث المناخ والهجرة إلى إشاعة الاضطراب في فرص الفتيات التعليمية.

البيئة

أدّى استغلال الموارد وإنتاج السلع واستهلاكها على نحو غير مستدام وما ينجم من نفايات إلى إيجاد مناخ من عدم الاستقرار يؤثر في حياة المرأة وسبل معيشتها ويقوّض منهاج عمل بيجين وأهدافه الانمائية. ويتعيّن لتزايد غازات الدفيئة في الجو أن يتوقف إذا أردنا الوفاء بمنهاج عمل بيجين. وطبقاً للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، ازداد الكربون في الجو بمعدل ٢ر٢ في المائة سنوياً على مدى السنوات العشر الماضية. ويؤدي تغيّر المناخ إلى إفقار من هم فقراء أصلاً عن طريق تقويض الأمن الغذائي والمائي، حيث يوجد ظروفاً صحية وتصحاحية مناوئة وكثيراً ما يدفع إلى الهجرة. وهو يؤثر على نحو غير متناسب في مجتمعات الملوّنين. وفي كثير من الأحيان، توجد الصناعات الاستخراجية ووسائل الإنتاج والنفايات الناجمة في مناطق محرومة اقتصادياً حيث يؤدي إطلاق المواد السامة بيئيا في الهواء والتربة والمياه إلى تقويض صحة المرأة ورفاهها وحقوق الإنسان التي لها.

العدالة الاقتصادية

أدت ثلاثون عاماً من العولمة الاقتصادية إلى أنظمة تجارية غير متساوية واقتصادات ضعيفة موجّهة نحو التصدير وتدفقات رأسمالية سريعة التقلّب وغياب حقوق العمل وسياسات تأخذ بالضرائب التنازلية وتقليص الخدمات الاجتماعية وزيادة دور الشركات في السياسة العامة

وحروب الموارد وتقويض البيئة. وتواجه النساء أوضاعاً غير مأمونة بدرجة أكبر في مجال العمل، وذلك في كثير من الأحيان خارج القطاع الرسمي، ويضطر الملايين منهن إلى الهجرة من أجل العمل. وكثيراً ما تُحَرم المهاجرات غير الموثَّقات من الحماية القانونية والخدمات، بما في ذلك التعويض عن العنف أو إساءة المعاملة في مكان العمل. وعموماً، فأن العمل المترلي الحيوي وغير ذلك من مهام الرعاية التي تقوم بها المرأة لا يُدفع عنها أجر أو يُدفع عنها أجر بخس ولا تُسجَّل في الإحصاءات الوطنية.

التوصيات

- إعطاء الأولوية لمجالات الإهتمام الحاسمة الاثني عشر لمنهاج عمل بيجين وتنفيذها بالكامل والتصدي للمسائل المستجدة المتعلقة بتغير المناخ والهجرة وحروب الموارد وتركيز قوة الشركات وعدم المساواة الاقتصادية. والتركيز على التزامات الدولة باستيفاء حقوق الإنسان للمرأة، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- تعزيز حقوق الإنسان للنساء والفتيات والدفاع عنها وحمايتها في مواجهة الأزمات الإنسانية والاقتصادية والسياسية والمناخية، مع الاعتراف بالحقائق الخاصة للفئات المستضعفة من النساء والفتيات.
- الذهاب إلى أبعد من الحدّ الأدنى من الأهداف والمتمثل في القضاء على الفقر المدقع عن طريق معالجة جوانب الظلم الهيكلي من خلال الأخذ بسياسات فعّالة ومنصفة في مجالات الاقتصاد الكلي والضرائب والتجارة. وضمان التعليم الجيد النوعية والعمل اللائق للنساء والفتيات.
- اعتبار الشركات عبر الوطنية مسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان والممارسات الاستغلالية. ودعم الآليات القانونية والتنظيمية على جميع المستويات.
- زيادة مشاركة المرأة في صنع القرار على جميع مستويات المجتمع.
- الاعتراف بما لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات المحلية المعنية بالمرأة من دور رئيسي في تنفيذ منهاج عمل بيجين ورصده وتقييمه وإشراكها على جميع المستويات.
- يتعيّن على الدول أن تموِّل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بالكامل وأن تمكِّنه ليكون طرفاً فاعلاً رئيسياً في سياسات التنمية العالمية.
- إشراك الرجال والصبيان للاضطلاع بدور فعّال بشأن المساواة بين الجنسين وتقدم المرأة.
- وضع وتنفيذ معاهدة قوية ومُلزِمة قانوناً بشأن المناخ خلال مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لسنة ٢٠١٥، وإعطاء الأولوية لمشاركة المرأة في المفاوضات

الخاصة بالمعاهدة. والاعتراض على دور الشركات في صنع السياسات المعنية بالمناخ، وتجنب المخططات التي تُمعن في خصخصة الأرض وتحويلها إلى سلعة بحجة الحدّ من أنواع الوقود الكربوني، وتجنب ''بدائل الطاقة'' الزائفة مثل ''الفحم النظيف''.

- تعزيز التنمية والأهداف الإنمائية المستدامة المستندة إلى حقوق الإنسان، مع الإلزام بتضمين المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة في كل هدف، بالإضافة إلى هدف جنساني قائم بذاته.

ونحن نرحب بفرصة الشراكة مع الأمم المتحدة في هذا الاستعراض لبيجين+٢٠ سنة وفي المفاوضات الخاصة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وإن إعلان ومنهاج عمل بيجين يوفران أساساً متيناً للوفاء بحقوق المرأة في مختلف أنحاء العالم ويتعيّن تنفيذهما.